



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

التنظيم القانوني لاختيار الحكام في عهد الأمام علي عليه السلام مالك الاشترا - دراسة مقارنة

بحث تقدمت به الطالبة

آية حسن منديل

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
هي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون

بإشراف الأستاذ الدكتور

صعب ناجي عبود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا

حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا

يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

صدق الله العلي العظيم

الآية ٥٨ من سورة النساء

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك..... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك..... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.. الله جل
جلاله

إلى صاحب السيرة العطرة.. الى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من كان له الفضل
الأول في بلوغي التعليم العالي.... ((والدي العزيز))

الى من وضعتني على طريق الحياة..... الى صاحبة اليد المعطاة..... ((امي
العزيزة))

الى من كانت رفيقتي وصديقتي وشاركتني احلامي لكنها لم تكمل معي..... اختي (رحمها
الله)

الى زينة حياتي ومصدر سعادتي اولادي متعهم بالصحة والعافية..... ((اولادي))
إلى من كان ظلي وخير عون حين أشعر بالتعب إلى من كان سبباً في وصولي..... (زوجي
المخلص)

الى اخوتي ومن كان له الأثر البالغ في كثير من العقبات والصعاب

الشكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد الحبيب الذي كانت له معجزات كثيرة ما كانت لغيره من الأنبياء: أهمها القرآن وعلى آله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور (صعب ناجي عبود) مشرف البحث الذي شرفني بالإشراف على بحثي هذا، فجزاه الله خير الجزاء وشكراً له ولجهوده الحثيثة لما قدمه لي من النصح والإرشاد والمتابعة، كما وأشكر جميع الأساتذة الأفاضل اللذين ارشدوني ومهدوا لي في المرحلة التحضيرية وخص منهم أ. د. صعب ناجي عبود و أ.د. خالد غالب مطر لما قدموه من نصائح جمة وملحوظات كان لها الأثر العلمي البارز فجزاهم الله خير الجزاء، كم واقدم شكري وامتناني الى السيد رئيس وأعضاء لجنة المناقشة وبالذات الأستاذ الدكتور المشرف صعب ناجي عبود لما تحمله وما ابداه من توجيهات سديدة وكان فعلاً بمثابة الاب والأستاذ المخلص. وحيث تنتشر الكلمات والحروف للتعبير عن الشكر والامتنان لعائلتي وما قدموه لي من الدعم الرائع والجميل في حياتي.

المستخلص

التنظيم القانوني لاختيار الحكام في عهد الإمام علي عليه السلام، وخاصة في فترة مالك الأشتر، يمثل موضوعًا غنيًا ومعقدًا يجسد الفلسفة السياسية والاجتماعية للإمام في الحكم. إذا يُعتبر الإمام علي عليه السلام واحدًا من الشخصيات التاريخية البارزة التي وضعت أسسًا قوية للحكم العادل والشورى والديمقراطية المبكرة في تاريخ الإسلام، ومالك الأشتر كان من أبرز القادة العسكريين والسياسيين في زمن الإمام علي، وقد عُين والياً على مصر. اختيار الإمام علي بن أبي طالب لاختيار مالك الأشتر جاء نتيجة لعدة اعتبارات قانونية وأخلاقية. كان الإمام يؤمن بأهمية الكفاءة والعدالة في اختيار الحكام، واعتبر أن هؤلاء الحكام يجب أن يتحلوا بالصفات النبيلة مثل النزاهة والقدرة على القيادة، حيث تناول الإمام علي في رسالته إلى مالك الأشتر المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الوالي في حكمه. أكدت الرسالة على أهمية العدالة، حيث يجب على الحاكم أن يكون عادلاً مع رعاياه، وأن يسعى لتحقيق مصلحتهم. كما شدد الإمام على أهمية الاستماع إلى مشورة الناس، مما يعكس مبدأ الشورى في الإسلام، ويمكن أن يتضح الفارق بين التنظيم القانوني لاختيار الحكام في عهد الإمام علي وبين الأنظمة السياسية الأخرى في تلك الفترة. فعلى عكس بعض الأنظمة الملكية أو الاستبدادية، التي كانت تعتمد على الوراثة أو الولاء الشخصي، قام الإمام علي بتطبيق أسس قانونية تتعلق بالكفاءة والمصلحة العامة. كان التركيز على القيم الإنسانية والأخلاقية في الممارسات الحكومية جزءاً أساسياً من فلسفته.

جدول المحتويات

المقدمة.....	٨
المبحث الأول: التعريف باختيار الحاكم.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
المطلب الأول: ماهية اختيار الحاكم.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
الفرع الأول: تعريف اختيار الحاكم لغةً واصطلاحاً.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
الفرع الثاني: صفات الحاكم في عهد الامام علي (عليه السلام) ...	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
المطلب الثاني: وسائل ومعايير اختيار الحاكم في عهد الامام علي (عليه السلام) خطأ!	الإشارة المرجعية غير معروفة.
الفرع الأول: معايير اختيار الأمام علي (عليه السلام) لمالك الاشترا....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
الفرع الثاني: معايير اختيار الحاكم في الأنظمة الحديثة... خطأ!	الإشارة المرجعية غير معروفة.
المبحث الثاني: أحكام اختيار الحاكم في عهد الامام علي (عليه السلام) خطأ!	الإشارة المرجعية غير معروفة.
المطلب الأول: شروط ومهام الحاكم في عهد الامام علي (عليه السلام) لمالك الاشترا ...	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
الفرع الأول: شروط اختيار الحاكم وفقاً لأحكام في عهد الامام علي (عليه السلام) لمالك الاشترا.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
الفرع الثاني: مهام الحاكم في عهد الامام علي (عليه السلام).....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.

المطلب الثاني: الجهات التي تمارس الرقابة على عمل الحكام في عهد الامام علي (عليه السلام).....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
الفرع الأول: رقابة خليفة المسلمين.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
الفرع الثاني: رقابة قضاء المظالم.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
الخاتمة.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
المصادر والمراجع.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.

المقدمة

أولاً: موضوع الدراسة

في الفكر والتاريخ الإسلامي، كان الإمام علي بن أبي طالب أحد أبرز نماذج الحاكم العادل والقائد الحكيم في الفكر والتاريخ الإسلامي، وهو ما يظهر بوضوح في تعاملاته السياسية والإدارية في عهد الخلافة الراشدة. وأشهر هذه التعاملات كانت وصيته عندما عين مالك الأشتر النقي والياً عامّاً على مصر. وتعد هذه الوصية وثيقة تاريخية ثرية تعكس الأساس الأخلاقي والقانوني الذي أراد الإمام علي أن يحكم به عمل القادة والحكام في دولته، وتحدد المعايير التي يجب أن تتوفر في هؤلاء الحكام والمسؤولين لكيفية اختيارهم. وقبل الخوض في تفاصيل الوصية، من المهم أن نفهم السياق التاريخي الذي وُضعت فيه. فبعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، واجه الإمام علي رضي الله عنه تحدياً كبيراً يتمثل في تولية الخلافة في زمن الفتنة والانقسام، وإقامة نظام إداري قوي وعادل يعيد الاستقرار للدولة الإسلامية ويعزز مبادئ الشورى والعدل التي جسدها حكم الإمام علي رضي الله عنه كانت هناك حاجة ماسة. تعبر وصية الإمام علي الموجهة إلى مالك الأشتر عن رؤية شاملة لكيفية إدارة الدولة في الدولة الإسلامية. وتغطي الوصية مجموعة واسعة من الجوانب، بما في ذلك أخلاقيات الحكم وتنظيم الشؤون المدنية والمالية وإدارة الجيش والتعامل مع المحكومين. يحث الإمام علي في الوصية مالكا على العدل والرحمة بالناس ويحثه على أهمية القيم الأخلاقية والمعنوية. كما أكد الإمام على أهمية أن يكون الحاكم نموذجاً للعدل، وشدد على أن يكون الحاكم أول من يطبق القوانين التي يطبقها وأن يكون محل ثقة الناس.

ثانياً: أهمية موضوع الدراسة

التنظيم القانوني لاختيار الحكام في عهد الإمام علي، خاصة في سياق وصيته لمالك الأشتر، يمثل موضوعاً ذا أهمية كبيرة للباحثين والمهتمين بالعدالة الإدارية والأخلاق في الحكم. يمكن لهذا البحث أن يقدم إسهامات متعددة الأبعاد، سواء من الناحية التاريخية القانونية الإدارية، أو حتى الأخلاقية فيما يلي سأعرض بالتفصيل أهمية البحث في هذا الموضوع:

١. الأهمية التاريخية:

الدراسة العميقة لنظام اختيار الحكام في عهد الإمام علي تعطي نظرة شاملة عن الحكم الإسلامي في أحد أهم مراحله التاريخية. يعتبر الإمام علي شخصية مركزية في الإسلام ليس فقط بسبب مكانته الدينية، ولكن أيضا بسبب أسلوب حكمه الذي يعكس مبادئ العدل والشورى. فهم هذا النموذج يمكن أن يقدم دروسا قيمة للعالم الإسلامي اليوم، وخاصة في مجال الإصلاح السياسي والإداري.

٢. ايجاز الجوانب القانونية والإدارية:

الوصية التي وجهها الإمام علي إلى مالك الأشتر تحتوي على تعليمات مفصلة حول كيفية إدارة الولاية، وتشمل توجيهات للحفاظ على العدالة والأخلاق في الحكم من خلال دراسة هذه الوصية، يمكن تحليل الأسس القانونية والإدارية التي تقوم عليها، وكيف يمكن تطبيق هذه المبادئ في الأنظمة الحديثة لضمان حكم فعال وعادل.

٣. اظهار حياد الأخلاقيات في الحكم

في زمن تتزايد فيه الدعوات للحكم الرشيد والشفاف، يقدم التنظيم القانوني لاختيار الحكام في عهد الإمام علي نموذجا يركز على الأخلاقيات. يُظهر الإمام علي أن الحاكم يجب أن يكون خادماً للشعب، محاسبا نفسه قبل أن يحاسب الآخرين، ومعتقا للعدالة كأساس للحكم البحث في هذه الجوانب يمكن أن يعزز فهم العلاقة بين الأخلاق والقانون في الإدارة العامة.

٤. اجراء مقارنة مع أنظمة الحكم الاخرى: من خلال دراسة نظام اختيار الحكام في عهد الإمام

علي، يمكن المقارنة بين نظم الحكم في الإسلام ونظم حكم أخرى في ذلك الزمان أو حتى في العصر الحديث. هذه المقارنات يمكن أن تسلط الضوء على كيفية تطور النظم السياسية

والقانونية عبر الثقافات المختلفة وكيف يمكن لهذه الأفكار أن تتفاعل وتؤثر بعضها البعض على مر العصور.

ثالثاً: إشكالية موضوع الدراسة

تقدم لنا دراستنا هذه دراسة مفصلة وعميقة عن كيفية إدارة العدل والأخلاق في الحكم تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد كيف يمكن لتلك التعليمات والمعايير التي وضعها الإمام علي أن تفسر وتُطبق في سياقنا المعاصر ولأن هنالك إشكاليات تضرع في مفاصل عديدة في القضاء أو الحكم فكان لزام علينا ان نبين من هو الحاكم ومن هو القاضي وحسب الدور الذي يأخذه وما هي شروط الحاكم؟ وكيف يتم اختيار الحاكم؟ وهل ان شروط اختيار الحاكم في زمن الامام علي عليه السلام هي الشروط ذاتها التي امتدت الى الوقت الحالي؟ ثم ان نعرف الحاكم مطلق اليد في حكمه؟ ام ان هنالك جهات يخضع لرقابتها؟ وما نوع تلك الرقابة او الجهات في زمن الامام علي وما تلاه الى يومنا هذا. هذه كلها إشكاليات سنتناولها في اطار بحثنا، وكيف يمكن لها أن تسهم في حل التحديات التي تواجه النظم السياسية والإدارية الحديثة.

رابعاً: فرضية الدراسة

إدارة العدل والأخلاق في الحكم هي مسألة جوهرية كانت وما زالت تشغل الفلاسفة والمفكرين عبر العصور. تعاليم ومعايير الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) تمثل واحدة من أبرز النماذج التي تقدم لنا إطاراً شاملاً لتحقيق العدل والأخلاق في الإدارة والحكم. المشكلة الرئيسية للدراسة تتعلق بكيفية تفسير وتطبيق هذه التعليمات في السياق المعاصر، وكيف يمكن لهذه المعايير أن تسهم في حل التحديات الراهنة التي تواجه النظم السياسية والإدارية الحديثة

خامساً: منهج الدراسة

لحل هذه المشكلة، ينبغي أولاً التعمق في الدراسة والتحليل النقدي لنص الوصية، متبوعاً بدراسة مقارنة تستكشف كيف تم تطبيق هذه المعايير في أماكن أخرى وأزمنة مختلفة. كما يجب استكشاف السبل التي يمكن من خلالها دمج هذه المعايير في الأنظمة القانونية والإدارية الحديثة بطريقة تحترم الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع.

إن البحث في هذه المشكلة لا يقدم فقط فرصة لفهم أعمق للتاريخ الإسلامي، ولكنه يوفر أيضاً فرصة لاستلهام الدروس التي يمكن أن تساهم في تحسين الأنظمة الإدارية والسياسية الحديثة.

سادساً: أهداف الدراسة:

دراسة التنظيم القانوني لاختيار الحكام في عهد الإمام علي بن أبي طالب، وتحديدًا تعيين مالك الأشتر كوالي على مصر، تهدف إلى استكشاف عدة جوانب مهمة من هذه الفترة التاريخية الغنية والأفكار التي يمكن أن تساهم في تعزيز النظم الإدارية والقانونية الحديثة.

سابعاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أهمية التاريخ الإسلامي في الحكم تظهر من خلال دراسة نهج الإمام علي في اختيار الحكام، وهو يعد فرصة لفهم تطبيق الأخلاق الإسلامية والقواعد الشرعية في الحكم والإدارة. وصية الإمام علي إلى مالك الأشتر تشكل مثالاً بارزاً على كيفية تضمين الأخلاق في القوانين الإدارية، حيث يبرز البحث في هذا الموضوع الصلة بين النظام القانوني والأخلاقيات في الحكم، مما يساعد في تطوير نظم حكم أكثر عدالة. تقديم الوصية لرؤى حول الإدارة الفعالة والعادلة يمكن أن يُستفاد منها في تحسين النظم الإدارية الحديثة، خاصة في البلدان التي تسعى لإصلاحات سياسية وإدارية. يمكن للدراسات حول هذا الموضوع أن تقدم مادة غنية للمقارنات بين نظم الحكم التاريخية والحديثة، وتعزيز فهم الطرق التي يمكن من خلالها تطوير الحكم الرشيد. توفر الدراسة فرصة لزيادة الوعي بكيفية تأثير القادة الإسلاميين مثل الإمام علي على النظم السياسية

والإدارية، وكيف يمكن لهذا التاريخ أن يلهم الأجيال الحالية. يمكن للدروس المستفادة من التنظيم القانوني والإداري في عهد الإمام علي أن تقدم بصائر في كيفية التعامل مع التحديات العالمية الحديثة، مثل الفساد، الاستبداد، وعدم الاستقرار السياسي. بناءً على هذه الأسباب، يُعد البحث في موضوع التنظيم القانوني لاختيار الحكام في عهد الإمام علي مساهمة قيمة للأدبيات القانونية والإدارية، ويوفر رؤى مهمة لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العصر الحديث.

ثامناً: نطاق الدراسة

يتضمن نطاق البحث دراسة الشروط والمعايير التي حددها الإمام في رسالته إلى مالك الأشر، وتحليل المبادئ القانونية والأخلاقية التي اعتمد عليها في تنظيم عملية اختيار الحكام، بالإضافة إلى دور الشورى والبيعة في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، وأهمية استقلالية القضاء في ضمان التزام الحكام بمبادئ العدالة والنزاهة. هذا البحث يمكن أن يقدم رؤى قيمة لفهم كيفية تطبيق هذه المبادئ في النظم السياسية والإدارية المعاصرة لتعزيز الحكم العادل والشفافية في الإدارة.

تاسعاً: الدراسات السابقة

سبق وإن دار موضوع الحكم في أبحاث عديدة ولشخصيات مختلفة حيث دارت مواضيعها بين أهمية الشخصية الحاكمة آنذاك وبين أهمية هذا الحكم في مرحلة مهمة ومن أهم هذه الدراسات:

١- م. م. ياسمين حاتم بديد الابراهيمى، أصول الادارة في عهد الامام امير المؤمنين (عليه

السلام) لمالك الاشر، كلية العلوم السياحية/ جامعة كربلاء المقدسة، ٢٠٢٨م

يوضح الامام علي (عليه السلام) في عهده لمالك الاشر (رضوان الله عليه) أسلوب الإدارة المعبر عن الرأفة بالرعية في نسق علمي ومعرفي وحضاري تنهل جميع الشعوب من عهده المبارك الذي يعد أهم وثيقة تاريخية في إقامة العدل والمساواة ، استقاها أمير البلاغة وسيد

الفصاحة من المنهج القرآني والنبوي الشريف صكا لحفظ حقوق الانسان المستل من الشرع المقدس.

٢- التناص بين عهد الإمام علي (عليه السلام) الى مالك الأشتر والرسالة الخامسة (في نصيحة الملوك) لسعدي الشيرازي صبيح مزعل جابر المالكي جامعة بغداد/ مركز إحياء التراث العلمي العربي، ٢٠١٤م

حيث أخذ شكله ومضمونه الحالي وهو: (التناص بين عهد الإمام علي (عليه السلام) الى مالك الأشتر والرسالة الخامسة "في نصيحة الملوك" لسعدي الشيرازي). وقد اختير (التناص) كظاهرة من ظواهر الأدب والفن وعموم العملية الإبداعية التي كانت قد ظهرت في أوروبا في العصر الحديث، وتحديداً في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وفي النصف الثاني من العقد الثامن من القرن العشرين في بلداننا العربية، كنا قد توقعنا بأن يكون التناص، الذي شغل الخطاب الأدبي في أوروبا جديداً في مضمونه ودلالته، لكننا وجدنا أن الإمام علي (عليه السلام) في بلاغته قد أختصره بجملة واحدة: (لولا أن الكلام يعاد لنفد) ان ما يميز بحثنا عن بعض الدراسات السابقة هو ان تلك الدراسات اكدت على المفهوم الادبي والأخلاقي والإنساني في عهد الامام علي بينما في بحثنا هذا حاولنا ان نتناول إضافة الى المفهوم الإنساني الجانب السياسي وآليات اختيار الحاكم وهي الجنبه الأساسية في الحكم ومهام الحاكم وهي الواجبات الأساسية الإنسانية والسياسية لشخص الحاكم كما سنبحث في الفوارق بين الحكم والحاكم في عهد الامام علي وبفترات وأوقات مختلفة.

عاشراً: هيكلية الدراسة

الدراسة موضوع التنظيم القانوني لاختيار الحكام في عهد الإمام علي (عليه السلام) الأشتر بشكل فعل، يمكن تصميم هيكلية الدراسة لتشمل مبحثين ويكون المبحث الأول وهو التعريف باختيار الحاكم

وهذا المبحث يحتوي على مطلبين والمطلب الأول يختص بأهمية اختيار الحاكم وهذا المطلب يتكون من فرعين ويكون الفرع الأول هو تعريف اختيار محاكم لغة واصطلاحاً والفرع الثاني يتضمن أسس اختيار الحاكم، والمطلب الثاني من هذا المبحث هو آلية اختيار الحاكم وأيضا يتضمن الفرع الأول يتطرق الى الخصائص العامة لاختيار الحاكم والفرع الثاني هو تمييز اختيار الحاكم من غيره، ويكون المبحث الثاني هو شرح اهم تفصيل أحكام اختيار الحكام وتفرع الى مطلبين وكل مطلب يحتوي على فرعين، فالمطلب الأول شروط ومهام الحاكم وفيه فرعين الأول شروط اختيار الحاكم، والثاني مهام الحاكم، وفي المطلب الثاني نتناول الجهات التي تمارس الرقابة على الحكام، وقسمت لفرعين الأول رقابة خليفة المسلمين، والثاني رقابة قضاء المضالم.